كتاب وسنة — مناهج المحدثين

الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن

كنيته واسمه ونِسْبته:

هو أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِستاني، نِسْبة إلى" سِجِستان"، وهي إقليم مُتاخِم لبلاد الهند.

مولده :

قال ابن حجر: وقال الآجري: سمعتُ سليمان بن الأشعث يقول: وُلِدت سنة اثنتين ومائتين."

العصر الذي عاش فيه أبو داود:

عاش الإمام أبو داود في القرن الثالث الهجري في خلافة بني العباس، وكان الزنج قد خرجوا على الدولة؛ حيث قام علي بن محمد بن عبدالرحيم القيسي، فجمع إليه الزنجَ الذين يَسكنون السِّبَاخ في جِهة البصرة، وادعى أنه علي بن محمد بن أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ولما كَثُر أتباعُه قاموا بأعمال التخريب، وقد نزل البصرة سنة 254هـ، فاستفحَل أمرُه بها، وبثَّ أصحابَه يمينًا وشِمالاً للإغارة والنَّهب، حتى انقطع عنها طلاب العلم بعد أن كانت عامرةً بهم؛" المختصر في أحوال البشر: 2/ 46."

وكان لأبي داود الفضلُ في عُمرانها مرة أخرى بطلاب العلم، بِناءً على رغبة الأمير أبي أحمد الموفق .

ويُعتبر عصر أبي داود أزهى عصور جَمْع الحديث؛ فقد ازدحم بحفَّاظ الحديث وجُمَّاعه: كعلي ابن المدِيني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ومسلم، وغيرهم .

طلبه للعلم ورحلته فيه:

جدَّ أبو داود في طلب العلم، واجتهد في جمْع الحديث، ورحل في ذلك إلى كثيرٍ من البلاد، وسمِع من شيوخها، فطاف بمصر والشام والعراق والجزيرة وخُراسان... وغيرها، وقد صنَّف كتابَه" السنن "ببغداد، وخرج منها سنة (271هـ)، ولم يَعُد إليها، ونزل البصرة فسكن فيها واستقرَّ، وكان فيها وفاته .

وقد تتلمَذ أبو داود على كثير من كبار مشايخ عصره في عِلْم الحديث؛ كأحمد بن حنبل الذي عرَض عليه أبو داود كتابَ" السنن"، فاستجاده واستحسَنه، وكعبدالله بن سلمة، وأبي سلمة التَّبُوذكي، ومسلم بن إبراهيم، وإسحاق بن رَاهَوَيه وغيرهم.

تلاميذه:

وقد تتلمذ على أبي داود كبارُ علماء الحديث وحُفَّاظه، ومنهم: رواة" السنن "عنه، منهم أبو عبدالرحمن النَّسائي، وأبو عيسى الترمذي صاحبا السنن... وغيرهما.

وقد كتب عنه أستاذه الإمام أحمد بن حنبل حديثَ العَتِيرة) وهي شاة كانوا يذبحونها لآلهتهم في رجب، وهي أول ما ينتج(، وهذا الحديث هو ما رواه أبو داود من حديث حماد بن سلمة عن أبي معشر الدارمي عن أبيه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم سُئل عن العتيرة فحسَّنها، وإن دلَّ هذا على شيء، فإنما يَدل على عِظَم مكانة أبي داود عند شيخه أحمد بن حنبل.

))يحمل هذا العلمَ من كل خَلَفٍ عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين))؛ حديث شريف، وأخطر ما يَستغِله المشكِّكون في السُّنة النبوية: جَهْل كثير من المسلمين بالأئمة العظام لهذا العِلم، وما بذلوه من جُهْد مبارَك للحفاظ على السنة.

أخلاق أبي داود:

كان رحمه الله تعالى زاهدًا وَرِعًا في أعلى درجة من النُّسك والعفاف والصلاح والوَرَع، قال ابن السبكي: "قال شيخنا الذهبي – رحمه الله –: تفقَّه أبو داود بأحمد بن حنبل، ولازَمه مدَّة، وكان يُشَبَّه به، كما كان أحمد يُشبَّه بشيخه وكيع، وكان وكيع يُشبَّه بشيخه سفيان، وكان سفيان يُشَبَّه بشيخه منصور، وكان منصور يُشبَّه بشيخه إبراهيم، وكان إبراهيم يُشَبَّه بشيخه علقمة، وكان علقمة يُشَبَّه بشيخه عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

قال شيخنا الذهبي: وروى أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة أنه كان يُشبَّه عبدالله بن مسعود بالنبي صلى الله عليه وسلم في هديه ودَلِّه"؛) الدَّل: كالهَدْي، وهما من السكينة والوقار، وحُسْن المنظر .(

الناس في العلم سواء:

ومن المواقف التي تُسجِّل عظمةَ أخلاق أبي داود، وتَستحِق أن تُكتَب له بمِداد من ذهب: موقفه من أولاد الأمير "أبي أحمد الموفق "أخي الخليفة؛ حيث رفض أن يُفرِد لهم مجلسًا للعلم دون الناس بناءً على رغبة الأمير؛ قال ابن السبكي: قال الخطابي: حدَّثني عبدالله بن محمد المكي، حدَّثني أبو بكر بن جابر، خادم أبي داود، قال: كنتُ مع أبي داود ببغداد، فصلَّيتُ المغربَ، فجاء الأمير "أبو أحمد الموفق" فدخل، فأقبل عليه أبو داود وقال: ما جاء بالأمير في مِثل هذا الوقت؟! قال: خِلالٌ ثلاث، قال: وما هي؟ قال: تَنتقِل إلى البصرة، فتتَّخِذها وطنًا لترحل إليك طلبة العلم، فتَعمُر بك؛ فإنها قد خَرِبت وانقطع عنها الناس لما جرى عليها من محنة الزنج، قال: هذه واحدة، قال: وتَروي لأولادي السنن، قال: هات الثالثةَ، قال: وتُفرِد لهم مجلسًا؛ فإن أولاد الخلفاء لا يَقعدون مع العامة، قال :أما هذه فلا سبيل إليها؛ لأن الناس في العِلم سواء؛ قال ابن جابر: "فكانوا يَحضُرون وبينهم وبين العامة سِتْر"، وهكذا اعتزَّ أبو داود بكرامة العلم والعلماء التي لا يُفرق فيها بين الناس في طلب العلم.

ثناء العلماء عليه:

أثنى العلماءُ كثيرًا على أبي داود، وقدَّموه على أقرانه وعلى مشايخ عصره، وشهِدوا له بالحفظ، وأذعَنوا له بالفضل؛ قال الحافظ أبو عبدالله بن مَنْده: "الذين أخرجوا وميَّزوا الثابتَ من المعلول، والخطأ من الصواب أربعة: البخاري ومسلم، وبعدهما: أبو داود والنَّسائي."

وقال موسى بن هارون الحافظ: "خُلِقَ أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة، ما رأيتُ أفضلَ منه"، وقال الحاكم أبو عبدالله: "أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مُدافَعة."



وقال أبو بكر الخلال: "أبو داود الإمام المقدَّم في زمانه، لم يُسبَق إلى معرفته بتخريج العلوم، وبصره بمواضعه، رجل وَرِع مُقدَّم."

وقال أبو حاتم ابن حبان: "كان أحد أئمة الدنيا فِقهًا وعِلمًا وحفظًا ونُسكًا وورَعًا وإتقانًا، جمع وصنَّف وذبَّ عن السنن."

وبلغ من تقدير العلماء لأبي داود ما ذكره ابن خَلِّكان من أن سهل بن عبدالله التُّسْتَري جاءه فقيل له: يا أبا داودَ، هذا سهل بن عبدالله قد جاءك زائرًا، فرحَّب به وأجلَّه، فقال: يا أبا داود، لي إليك حاجة، قال: ما هي؟ قال: حتى تقول: قد قضيتُها مع الإمكان، قال: قد قضيتُها مع الإمكان، قال: أَخرِج لي لسانَك الذي حدَّثت به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أُقبِّله، قال: فأخرج له لسانه فقبَّله.

وفاة أبي داود:

وبعد حياة حافلة بجلائل الأعمال، وبعد ثلاثة وسبعين عامًا قضى معظمَها في المطالعة والدرس، وفي خدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، قضى أبو داود نَحْبَه، [redacted] في 16 من شهر شوال سنة 275هـ.

آثار أبي داود العلمية:

ترك الإمامُ أبو داود رحمه الله تعالى ثروةً علميَّة كبيرة من الكتب والمؤلَّفات الشائقة، التي ضاع معظمها في زِحام الأزمات والنكبات، ومنها: كتاب" السنن "وهو أشهرها، وكتاب "القَدَر"، ويَرُد فيه على أهل القدر، و"المسائل :" وهي مسائل خالَف عليها الإمام أحمد بن حنبل شيخه، وكتاب" الناسخ والمنسوخ"، وكتاب" دلائل النبوة"، وكتاب" أخبار الخوارج"، وكتاب" المراسيل"، وكتاب" فضائل الأعمال"، وكتاب" الزهد"، وغير ذلك من الكتب التي كوَّنت بمجموعها ثروةً علمية متكاملة.

كتاب "السنن" لأبي داود:

أشهر كتب أبي داود وأعظَمُها، دوَّن فيه أربعةَ آلاف وثمانمائة حديث انتقاها من بين خمسمائة ألف حديث .

قال تلميذه أبو بكر بن دَاسَة – وهو أحد رواة السنن عنه :–

"سَمِعتُ أبا داود يقول: كتبتُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث، انتخبتُ منها كتاب السنن، فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ذكرتُ الصحيح وما يُشبِهه ويُقارِبه، وما كان فيه وَهَن شديد فقد بيَّنتُه."

قال ابن السبكي :

قال [redacted] الذهبي: "وقد وفَّى بذلك؛ فإنه بيَّن الضعيف الظاهر، وسكت عن الضعيف المحتَمل، فما سكت عنه لا يكون حسنًا عنده ولا بد، بل قد يكون مما فيه ضَعْف."

وقد سار أبو داود فيه على طريقة التخصُّص، فحدَّد جانبًا من جوانب السُّنة المشرَّفة، وهو أعظمُها وأكثرها نفعًا، وهو الجانب الفقهي، فجعل كتابه خاصًّا بالأحكام والسنن، فأبرز فيه ثروتَه الفقهيَّة التي امتاز بها على غيره، عدا البخاري، فقسَّم كتابَه إلى كتب، وقسَّم الكتب إلى أبواب، وجمع في هذه الأبواب الأحاديثَ التي يَستدِل بها الفقهاء ويَبنون عليها الأحكام، كما سجَّل التراجمَ على الأحاديث في براعة تَدُل على كمال إحاطته بمذاهب

العلماء، ومعرفته بمسالكهم في الاستدلال؛ قال أبو داود في رسالته لأهل مكة: "ولم أُصنِّف في كتاب السنن إلا الأحكامَ، ولم أصنِّف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها، فهذه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، كلها في الأحكام، وهناك أحاديثُ كثيرة في الزهد والفضائل وغيرها لم أُخرجها."

سار" أبو داود "في كتابه" السنن "على طريقة التخصص، فجمع في أبوابه ثروة فقهية من الأحاديث التي يستدل بها العلماء ويبنون عليها الأحكام .

أهمية كتاب السنن:

ولقد أوضح أبو داود أهمية كتابه في قوله في رسالته لأهل مكة:

"وهو كتاب لا تَرِدُ عليك سُنة عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد صالح إلا وهي فيه، إلا أن يكون كلامًا استُخرِجَ من الحديث، ولا يكاد يكون هذا، ولا أعلم شيئًا بعد القرآن ألزمَ للناس أن يتعلَّموا من هذا الكتاب، ولا يَضُر رجلاً ألا يَكتُب من العلم شيئًا بعدما يَكتُب هذا الكتاب، وإذا نظر فيه وتدبَّره وتفهَّمه، حينئذ يَعلَم مقداره ."

قال الخطابي :

"وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمهات السنن وأحكام الفقه ما لا نعلم مُتقدِّمًا سبَقه إليه، ولا متأخرًا لحِقه فيه"؛ ولهذا يقول الخطابي: حلَّ كتابُه من أئمة أهل الحديث وعلماء الأثر محلَّ العجب، فضربت فيه أكباد الإبل، ودامت إليه الرِّحَل."

وقد عدَّ الإمام شاه ولي الله الدهلوي كتاب" السنن "في الطبقة الثانية من كتب الحديث، والتي تلي الصحيحين والموطأ .

أقوال العلماء في "السنن" واعتناؤهم به :

قال الإمام الغزالي: "إن السُّنن لأبي داود تكفي المجتهد بعد كتاب الله تعالى ."

وقال ابن الأعرابي - أحد رواة السنن" :- لو لم يكن عند رجل إلا المصحف وهذا الكتاب - يعني السنن - لم يَحْتج إلى شيء من العلم ألبَتَّةَ ."

وقال إبراهيم الحربي لما صَنَّف أبو داود السننَ: "أُلِين لأبي داود الحديثُ، كما أُلِين لداودَ عليه السلام الحديدُ ."

وقال محمد بن مَخْلد: "ولما صنَّف - يعني أبا داود - السننَ وقرأه على الناس، صار للناس كالمُصْحَف يتَّبِعونه."

وقد عرَضه أبو داود على الإمام أحمد فاستجاده واستَحسَنه؛ ولهذا فقد اعتنى العلماء بالكتاب روايةً ودرايةً :فرواه عنه تلاميذه، وأكمَلُ الروايات عنه روايةُ تلميذه أبي بكر محمد بن عبدالرازق بن داسة، أما أصحُ الروايات فهي روايةُ تلميذه أبي علي محمد بن أحمد بن عمر اللُّؤلُئي.

وقد جاوزت شروحه العشرة، ولبعض شروحه مختصرات، ومن أشهر شروحه" :معالم السنن"؛ للإمام أبي سليمان البُسْتي الخطابي (ت 388هـ)، وقد صنَّف العلماء أيضًا مختصرات للسنن منها" المجتبى"؛ للمُنذري (ت 656هـ) و"تهذيب سنن أبي داود"؛ لابن قيم الجوزية (ت 751 هـ.

اسم الكتاب

الاسم المعروف به هو " السنن " ويبدو " أن المؤلف نفسه سماه بهذا الاسم ، نستدل على ذلك من قوله في رسالته إلى أهل مكة) : فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب " السنن " أهي أصح ما عرفت في الباب ؟ (

وقوله في الرسالة المذكورة أيضًا : (وإن من الأحاديث في كتابي " السنن " ما ليس بمتصل ، وهو مرسل (. . .

وكذلك فإن العلماء على مر العصور كانوا يدعون كتابه بالسنن.

ومن المفيد أن نتعرف إلى مدلول كلمة " السنن: "

السنن جمع سنة وهي لغة : الطريقة المسلوكة المتبعة . والسنة عند جمهور العلماء ترادف الحديث وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره وصفته ، وقد ذهب بعضهم إلى أن هناك فرقًا بين الكلمتين ، وهو أن السنة هي الواقع العملي لمجتمع الإسلام في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة ، ويتضح هذا التفريق في مثل قول عبد الرحمن بن مهدي عندما سئل عن سفيان بن عيينة ومالك والأوزاعي.

فقال : الأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث ، وسفيان إمام في الحديث وليس بإمام في السنة ومالك إمام فيهما.

وقد فرق بعضهم بين الكلمتين تفريقًا قريبًا من هذا فذهب إلى أن الحديث قول النبي وفعله وتقريره ووصفه.

أما السنة فهي التي تعني حكمًا تشريعيًا سواء روي فيه كلام أم لا.

وهناك استعمال خاص للسنن وهو أوثق صلة بموضوع بحثنا ، وقد ذكره الكتاني في كتابه القيم "الرسالة المستطرفة " فقال:

وهي في اصطلاحهم الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة ، وليس فيها شيء من الموقوف ، لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة ، ويسمى حديثًا. (

وهكذا فإن كتب السنن ينبغي أن تتوافر فيها الأمور الآتية:

- 1أن تكتفي بذكر الأحاديث وألا يذكر فيها شيء من الآثار.
- 2أن تكون هذه الأحاديث متعلقة بالأحكام.
- 3أن ترتب الأحاديث على أبواب الفقه.

ومن هنا يتضح لنا لماذا سمي كتابه السنن ، فذلك لأنه جمع أحاديثه من وجهة فقهية فلم يضمنه غير أحاديث الفقه والتشريع ، مما ورد في الأخلاق والأخبار والزهد ونحو ذلك . قال في " رسالته إلى أهل مكة: "

)وإنما لم أصنف في كتاب السنن إلا الأحكام ، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها. (

ونقل بعضهم ~~من لا علم لديهم ولا تحقيق~~ عن القرطبي أنه سمى كتاب ابي داود في تفسيره " مصنف أبي داود " ، وما أظنه إلا أنه يريد بذلك كتابه وليست تلك تسمية جديدة.

المقصود بالسنة هو ما توارثه المسلمون عمليا وعرفيا بالإضافة إلى الأخبار أي ما كان ظاهراً ومجمعاً عليه عند عامة المسلمين عند أهل الفقه

وقد يطلقون على كتاب أبي داود ونحوه لفظ الصحاح ، قال حاجي خليفة ينقل عن ابن السبكي قوله في " سنن أبي داود): وهي من دواوين الإسلام ، والفقهاء لا يتحاشون من إطلاق لفظ الصحاح عليها وعلى سنن الترمذي ، ولا سيما سنن أبي داود: "

وقد جاء في كلام لأبي داود نقله محمد بن صالح الهاشمي ما قد يفيد أنه سماه "المسند" قال أبو داود: أقمت بطرسوس عشرين سنة أكتب المسند، فكتبت أربعة آلاف حديث ولعله لا يريد بالمسند الاسم الخاص المصطلح عليه.

هل هو أول من صنف السنن

ذهب بعضهم إلى أن أبا داود هو أول من صنف في السنن قال الأستاذ الكتاني) : وهو أول من صنف في السنن"، وفيه نظر ~~يبين ما يأتي~~ (

ومهما يكن من أمر فإن من المؤكد أن أبا داود كان من السابقين إلى التأليف في هذا المجال ؛ ذلك لأن مجرد اختلاف العلماء في كونه أول من صنف في السنن يدل بوضوح على سبقه في ذلك الصدد.

ومن الصعب دائمًا الجزم بالأوليات، ~~ويغلب على من يتشدد ويذهب مذهبًا معينًا في الجزم يغلب عليه أنه يقع في الغلط.~~

ويذهب الخطابي إلى أن أبا داود لم يُسبق إلى الإجادة في جمع السنن فقال : (فأما السنن المحضة فلم يقصد واحد منهم جمعها واستيفاءها ولم يقدر على تخليصها واختصار مواضعها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة ومن أدلة سياقها على حسب ما اتفق لأبي داود. (

وقال الخطابي أيضًا : (وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمهات السنن وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدمًا ما ، سبقه إليه ولا متأخرًا لحقه فيه. (

ثناء العلماء على السنن

لن أستطيع الحصر ولا الاستقصاء لو أردت أن أذكر كل ما قيل في الثناء على هذا الكتاب العظيم ولذلك فسأكتفي بإيراد بعض الكلمات لأشهر العلماء:

*قال أبو زكريا الساجي:

كتاب الله أصل الإسلام ، وكتاب " السنن " لأبي داود عهد الإسلام. .

*وقال محمد بن مَخْلَد:

لما صنف أبو داود " السنن" وقرأه على الناس صار كتابه لأهل الحديث كالمصحف يتبعونه، وأقر له أهل زمانه بالحفظ فيه.

*وقال ابن الأعرابي وأشار إلى النسخة وهي بين يديه:

لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب الله ثم هذا الكتاب لم يحتج معهما إلى شيء من العلم البتة. .

وعلق الخطابي على كلمة ابن الأعرابي هذه فقال:

)وهذا – كما قال – لا شك فيه ، لأن الله تعالى أنزل كتابه تبيانًا لكل شيء وقال ﴿ : مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ﴾ فأخبر سبحانه أنه لم يغادر شيئًا من أمر الدين لم يتضمن بيانه الكتاب ، إلا أن البيان على ضربين:

بيان جلي تناوله الذكر نصًا ، وبيان خفي اشتمل عليه معنى التلاوة ضمنًا ؛ فما كان من هذا الضرب كان تفصيل بيانه موكولاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو معنى قوله سبحانه ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ فمن جمع بين الكتاب والسنة فقد استوفى وجهي البيان ، وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمهات السنن وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدمًا سبقه إليه ولا متأخرًا لحقه فيه.

وقال الخطابي أيضًا:

)كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتابه مثله ، وقد رزق القبول من الناس كافة فصار حكمًا بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم فلكل فيه ورد ومنه شرب ، وعليه معول أهل العراق وأهل مصر وبلادالمغرب وكثير من مدن أقطار الأرض . فأما أهل خراسان فقد أولع أكثرهم بكتابي محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج ومن نحا نحوهما في جمع الصحيح على شرطهما في السبك والانتقاد ، إلا أن كتاب أبي داود أحسن رصفًا وأكثر فقهًا. (

وقال الخطابي أيضًا:

)اعملوا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام : حديث صحيح ، وحديث حسن ، وحديث سقيم.

فالصحيح عندهم ما اتصل سنده وعدلت نقلته ، والحسن منه ما عرف مخرجه واشتهر رجاله ، وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ، ويستعمله عامة الفقهاء ، وكتاب أبي داود جامع لهذين النوعين من الحديث ، فأما السقيم منه فعلى طبقات شرها الموضوع ثم المقلوب – أعني ما قلب إسناده – ثم المجهول ، وكتاب أبي داود خلي منها برئ من جملة وجوهها ، فإن وقع فيه شيء من بعض أقسامها لضرب من الحاجة تدعوه إلى ذكره فإنه لا يألو أن يُبين أمره ويذكر علته ويخرج من عهدته . ويحكي لنا عن أبي داود أنه قال : ما ذكرت في كتابي حديثًا اجتمع الناس على تركه " . وكان تصنيف علماء الحديث – قبل زمان أبي داود – الجوامع والمسانيد ونحوهما ، فتجمع تلك الكتب إلى ما فيها من السنن والأحكام أخبارًا وقصصًا ومواعظ وآدابًا ، فأما السنن المحضة فلم يقصد واحد منهم جمعها واستيفاءها ولم يقدر على تخليصها واختصار مواضعها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة ومن أدلة سياقها على حسب ما اتفق لأبي داود ، ولذلك حل هذا الكتاب عند أئمة الحديث وعلماء الأثر محل العجب فضربت فيه أكباد الإبل ودامت إليه الرِّحَل

*وقال أبو حامد الغزالي عن " سنن أبي داود: "

"إنها تكفي المجتهد في أحاديث الأحكام. "





*وقال ابن القيم:

)لما كان كتاب " السنن " لأبي داود رحمه الله من الإسلام بالموضع الذي خصه الله به ، بحيث صار حكمًا بين أهل الإسلام ، وفصلاً في موارد النزاع والخصام ، فإليه يتحاكم المنصفون ، وبحكمه يرضي المحققون ، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام ، ورتبها أحسن ترتيب ونظمها أحسن نظام ، مع انتقائها أحسن انتقاء ، واطّراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء. (

تأليفه

ألف أبو داود كتابه " السنن " في وقت مبكر ، وعني بتأليفه وترتيبه عناية بالغة ، وأعاد النظ فيه مرات متعددة . هذا أمر لا شك فيه.

أما كونه ألفه في وقت مبكر فيدلنا على ذلك ما ذكره مترجمو أبي داود من أن المؤلف روى كتابه " السنن " ببغداد ونقله عن أهلها ، ويقال : إنه صنفه قديمًا وعرضه على أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه، والإمام أحمد متوفى سنة 241 هـ وقد يمكننا هذا النص أن نفهم أنه ألف الكتاب قبل أن يأتي بغداد ، ولعله ألفه في طرسوس ، لأنه جاء في أخباره أنه ألف المسند بطرسوس ومكث في ذلك مدة طويلة يبذل جهده في الاختيار والانتقاء والتبويب والترتيب . قال محمد بن صالح الهاشمي:

)قال أبو داود : أقمت بطرسوس عشرين سنة أكتب المسند ، فكتبت أربعة آلاف حديث ، ثم نظرت فإذا مدار الأربعة آلاف على أربعة أحاديث لمن وفقه الله) ثم ذكر الأحاديث.

وواضح أنه يريد بالمسند كتابه " السنن " لأن قريبًا من هذا النص نقله عنه ابن داسة مصرحًا فيه بذكر السنن، وعدد أحاديث كتاب " السنن " قريب من هذا الرقم.

ومما يؤكد لنا أن تأليفه كان في وقت مبكر من حياته النظر في مجموع أخباره فهناك ما يدل على أن الرجل بذل به عناية فائقة وأنفق في ذلك مدة طويلة وأنه عرض هذا الكتاب بعد تمامه على الإمام أحمد المتوفى سنة 241 فإذا كان أبو داود قد ولد سنة 202 واستغرق مدة عشرين سنة في تأليفه ~~ولقضيا أنه عرضه عليه قبل وفاته بخمس سنوات~~ وقد عرضه على الإمام أحمد قبيل وفاته ، فيكون عمر المؤلف عند ذلك بضعًا وعشرين سنة ، أي في وقت النشاط والقدرة . وهذا وقت مبكر جدًا .

وأما كونه عني به عناية بالغة فهذا أمر تدل عليه دلائل كثيرة كلها تقطع بأن المؤلف بذل مجهودًا كبيرًا وأنه نظر فيه ونقحه وقرأه مرات وكان يزيد فيه وينقص.

من هذه الدلائل ما ذكره راوي هذا الكتاب الإمام الحافظ أبو علي محمد بن أحمد اللؤلؤي الذي قال بعد أن روى الحديث 911 ما يلي : (هذا الحديث لم يقرأه أبو داود في العرضة الرابعة (وقال صاحب " عون المعبود " في شرح ذلك : (أي لما حدث وقرأ أبو داود هذا الكتاب في المرة الرابعة لم يقرأ هذا الحديث. (

ومن هذه الدلائل قول علي بن الحسن بن العبد) : سمعت كتاب السنن من أبي داود ست مرار . بقيت من المرة السادسة بقية (وفي تتمة الخبر أنه قرأها في السنة التي مات فيها وهي سنة 275 هـ.

أي أن المؤلف ظل يقرأ الكتاب ويذيعه في الناس مدة تقرب من أربعين سنة فلا عجب أن يكون واحد كعلي بن الحسن قد سمع منه هذا ست مرات.

ومن هذه الدلائل ما نقله أبو بكر بن داسة عن أبي داود حيث يقول:

)كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث ، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب – يعني كتاب السنن – جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث ذكرت فيها الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وما فيه وهن شديد بينته ، ويكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث:

أحدها : قوله (صلى الله عليه وسلم ﴿ : (الأعمال بالنيات. ﴾

والثاني : قوله (صلى الله عليه وسلم ﴿ : (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه. ﴾

والثالث : قوله : (صلى الله عليه وسلم ﴿ : (لا يكون المؤمن مؤمنًا حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه. ﴾

والرابع : قوله : (صلى الله عليه وسلم ﴿ : (الحلال بين والحرام بين ، وبين ذلك أمور مشتبهات. ﴾

ومما يدل على عنايته وإجادته لهذا الكتاب تعليق الذهبي على كلام أبي داود الذي نقله ابن داسة والمتضمن وعدًا بتبيين الضعيف الظاهر . قال الذهبي) : وقد وفى بذلك فإنه بين الضعيف الظاهر ، وسكت عن الضعيف المحتمل(.

* رواة سنن أبي داود :

قال ابن كثير: " إن الروايات لسنن أبي داود كثيرة، يوجد في بعضها ماليس في الأخرى "، وقال أبو جعفر بن الزبير في برنامجه : " روى هذا الكتاب ممن اتصلت بنا أسانيدهم أربعة رجال": . (2)

1- ابن داسه ت 346 محمد بن بكر بن محمد أبو بكر التمار البصري ورايته تعد أكمل الروايات وهي الرائجة بالمغرب . (3)

2- ابن الأعرابي ت 340هـ : ابو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر، ورايته سقط منها كتاب الملاحم والفتن والحروف والخاتم، ونحو النصف من كتاب اللباس، وفاته من كتاب الصلاة والوضوء والنكاح أوراق كثيرة، انتقل الى الحجاز فكان شيخ الحرم المكي، وتوفي بمكة، وهو غير ابن الاعرابي اللغوي (4).

3-أبو علي اللؤلؤي البصري 333هـ : محمد بن أحمد بن عمر . قال الدهلوي : رواية اللؤلؤي مشهورة في المشرق ورواية ابن داسة مروجة في المغرب، وأحدهما يقرب الآخر "وهي من أصح الروايات لأنها من آخر ما أملى أبو داود وعليها مات"(5) .

1 - مقدمة ابن الصلاح : 36
2 - المصدر السابق . 388
3 - سير أعلام النبلاء، 538/15، شذرات الذهب 3/2 ،3.
4 - الأعلام للزركلي . 208/1، وانظر الحطة ص . 389
5 - عون المعبود في شرح سنن أبي داود لشمس آبادي . 574/4.



4- اسحاق بن موسى بن سعد الرملي " وراق أبي داود" : وروايته تضاهي رواية ابن داسة . وتعليقا على هذه الرواية يقول الشمس آبادي : "ورواية بن داسة اكمل الروايات، ورواية الرملي تقاربها، ورواية اللؤلؤي من أصح الروايات، لأنها من آخر ما أملى أبو داود وعليها مات " [1]

4 * شروح سنن أبي داود .

اهتم بشرح سنن أبي داود أئمة أعلام، ومن أجل هذه الشروح: [2]

- " معالم السنن " للخطابي ت 388هـ . وهو جامع بين الفقه والحديث واللغة والشعر والأخبار فريد في بابه وفرد في نصابه، طبع في مجلدين، وطبع مرات عدة بهامش مختصر السنن للمنذري .

- " انتحاء السنن واقتفاء السنن" شرح أحمد بن محمد بن ابراهيم بن هلال المقدسي ت 765هـ صاحب " عجالة العالم" ومنه نسخة في مكتبة" لاله لي " تركيا في أربع مجلدات رقم 498.

- شرح سراج الدين ابن الملقن الشافعي ت 804هـ " شرح زوائده على صحيح الامام البخاري ومسلم .

- شرح بدر الدين العيني ت 855هـ، ولم يكمله .

- مرقاة الصعود شرح سنن أبي داود، السيوطي ت 911هـ

- فتح الودود شرح سنن ابي داود، محمد بن عبد الحميد ت1138هـ

- عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد شرف الحق الشمس آبادي، طبع في حيدرآباد في 13 مجلدا .

- المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود لابي الطيب محمد شمس الحق آبادي ولد سنة 1273هـ، وهو جامع للرجال والفقه .

5 * مختصراته

اختصره أعلام الحفاظ مؤلفات منها :

---

[1] - انظر عون المعبود ص. 547/4.
[2] - انظر مفتاح السنة للخولي : 93 .

1- " المجتبى" للحافظ المنذري ت 656هـ . وهو مطبوع .

2- " تهذيب السنن" لابن القيم ت 751هـ.

3- " شرح مختصر السنن" لابن القيم ت 751هـ " أعلام السنن" مطبوع بتحقيق محمد حامد الفقي، وأحمد شاكر، ط 1948.

مكانته وانتقادات العلماء عليه

قال زكريا بن يحيى الساجي ت 307هـ، «اصل الاسلام كتاب الله سبحانه وتعالى، وعماده سنن أبي داود» (1)، وقال ابن الأعرابي : «ان حصل لاحد علم كتاب الله وسنن أبي داود يكفيه في مقدمات الدين» (2).وقال السبكي : «هي من دواوين الاسلام والفقهاء لا يتحاشون من اطلاق لفظ الصحيح عليها وعلى سنن الترمذي» (3) .

قال الخطيب البغدادي : «كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يُصنَّف في علم الدين كتابٌ مثله ، وقد رزق القبول من كافة الناس وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، وعليه معول أهل العراق، ومصر وبلاد المغرب، وكثير من أقطار الأرض، فكان تصنيف علماء الحديث قبل أبي داود الجوامع والمسانيد ونحوها، فيجمع تلك الكتب الى مافيها من السنن والأحكام القصص والمواعظ والأدب، فأما السنن المحضة لم يقصد أحد جمعها واستيفاءها على حسب ما اتفق لأبي داود، كذلك حل هذا الكتاب عند أئمة الحديث محل العجب فضربت فيه أكباد الإبل، ودامت اليه الرحل(4) . قال الحافظ أبو طاهر السلفي :

لانَ الحديثُ وعِلْمُهُ بِكمالِهِ * لإمامِ أهليهِ أبي داوُدَ
مِثْلَ الذي لانَ الحديدُ وسَبْكُهُ * لنبِيِّ أهْلِ زمانِهِ داوُدَ.

وقد انتقد ابن الجوزي على ابي داود أحاديث عدها في الموضوعات بلغت ثلاثا وثلاثين حديثا ومنها تسعة أجاب عنها السيوطي. وحتى ولو سلم لابن الجوزي الحكم بالوضع عليها فهي قليلة، وقد دافع الخطابي في " معالم

---

1 - تهذيب ابن عساكر " 447/6، " وسير أعلام النبلاء " 215/13.
2 - طبقات الحنابلة ، 162/1 وتهذيب تاريخ دمشق 247/6.
3 - " الحطة بذكر الصحاح الستة " 382 .
4 - " الحطة بذكر الصحاح الستة " 382 .



السنن" عن ابي داود وأبان عن منهجه في الرواية عن بعض الضعفاء، وأن ذلك لا يحط من قيمة مصنفه عند الأئمة النقاد .

شرط أبي داود في كتابه:

وقد بين الإمام نفسه في رسالته إلى أهل مكة منهجه وشرطه في كتابه "السنن"، كذلك عني أئمة الحديث بالبحث عن شروط الأئمة الستة. (شروط الأئمة الستة لابن طاهر المقدسي، شروط الأئمة الخمسة للحازمي).

وقد أراد الإمام أبي داود رحمه الله أن يصنف في الأحكام فقط، كما قال هو في وصف سننه: "ولم أصنف في كتاب السنن إلا الأحكام ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها، فهذه الأربعة آلاف والثمانمائة كلها في الأحكام". وهذا موضوع واسع جدا لكنه لا ينزل إلى الواهي والموضوع، كما بينه الأئمة وقد اشترط بعض الشروط ، وأذكرها كما قرره في رسالته إلى أهل مك: "ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهم شديد بينته، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض".

فالإمام رحمه الله ألزم على نفسه بأنه:

الشرط الأول: يخرج أصح ما عرفه في الباب.

سئل عن الأحاديث التي في كتاب السنن : "أهي أصح ما عرفت في الباب"؟

فأجاب: "(اعلموا أنه كذلك كله) إلا أن يكون قد رُوى من وجهين صحيحين فأحدهما أقدم اسناداً والآخر صاحبه أقوم في الحفظ فربما كتبت ذلك ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث".

الشرط الثاني: لا يخرج عن رجل متروك الحديث شيئ

قال: "وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيئ".

الشرط الثالث: بيان النكارة و الوهن الشديد

قال: "وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر وليس على نحوه في الباب غيره ، وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته."

الشرط الرابع: ما سكت عنه الإمام فهو صالح عنده

فقال: "وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح وبعضها أصح من بعض".

الشرط الخامس: عدم الإحتجاج بالغريب

فقال: " والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير ....والفخر بها أنها مشاهير فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحي بن سعيد والثقات من أئمة العلم".

ثم يقول الحافظ ابن منده رحمه الله (ت/395: "وكل هؤلاء -أي رجال البخاري ومسلم- مقبولون على مذهب أبي داود السجستاني وأبي عبد الرحمن النسائي ...... وسمعت محمد بن سعد الباروردي بمصر يقول كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه ، وكان أبو داود السجستاني كذلك يأخذ مأخذه ويخرج الإسناد الضعيف لأنه أقوى عنده من رأي الرجال".

ويقول الإمام الحازمي رحمه الله (ت/584): "أما أبوداود و من بعدهم فهم متقاربون في شروطهم"، ومراده من هذا:

:1أنهم صنفوا في أحاديث الأحكام التي استدل بها فقهاء الأمصار و بنوا عليها الأحكام.

:2أنهم لا يخرجون عن رجل متروك الحديث شيئ.

فحكى قول أبي داود فى رسالته إلى أهل مكة ، ثم قال:

"وقد روينا عن أبي بكر بن داسة أنه قال سمعت أبا داود يقول كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب يعني كتاب السنن جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه".

والحاصل من قول الحافظ ابن منده والحازمي رحمهما الله تعالى: "أن الإمام يخرج عن كل من لم يجمع على تركه ، ولا يخرج عن رجل متروك الحديث شيئ"، وقد بين هذا الشرط أبوداود نفسه ، وذكرته في الشرط الثاني.

الشرط السادس:

يخرج أحاديث الطبقة الثالثة من الرواة فمن فوقهم، كما بينه الإمام الحازمي فى شروط الأئمة الخمسة.

وقسم الرواة على طبقات فقال:

الأولى: من عرف في الحفظ والضبط والإتقان وكثرة الملازمة.

الثانية: من عرف في الحفظ والضبط والإتقان وقلة الملازمة.

الثالثة: من عرف بملازمة الشيخ مع عدم السلامة من غوائل التجريح الخفيف.

الرابعة: من عرفوا بعدم الملازمة مع عدم السلامة من غوائل التجريح الخفيف.

الخامسة: قوم من الضعفاء والمجاهيل.

فالطبقة الأولى هي شرط البخاري يستوعب أحاديثها في الأصول -أي المادة الأساسية لكل باب من أبواب الكتاب الجامع- وقد ينزل فيخرج من الثانية في غير الأصول -أي المتابعات والشواهد والمعلقات- فيخرج حديث الثقة الضابط ولمن ندر وهمه وان كان قد اعترض عليه في بعض من خرج لهم.

أما مسلم فيستوعب أحاديث الطبقة الأولى والثانية وقد ينتقى من أحاديث الثالثة في المتابعات فيخرج حديث الثقة الضابط ومن في حفظه شيء لكنه يتحرى في التخريج عنهم ولا يخرج عنه إلا مالا يقال انه مما وهم فيه.

أما الطبقة الثالثة فهي شرط أبي داود والنسائي والنسائي اشد منه ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه الوهم أو فحش الخطأ.

أما الرابعة فهي شرط الترمذي وان كان شرط أبا داود اشد من الترمذي في انتقاد الرجال فالترمذي يخرج حديث الثقة الضابط ومن يهم كثيرا أو يغلب عليه الوهم يخرج حديثه نادرا يبين ذلك ولا يسكت عليه.

وابن ماجة يستوعب أحاديث الطبقات جميعها ويخرج لبعضهم ؛ ومن هنا نزلت درجه كتابه عن بقية الكتب.

درجات أحاديث الكتاب وأنواعها

يذكر: العلماء كتاب " السنن " لأبي داود على أنه من مظان الحديث الحسن .

قال ابن الصلاح: " روينا عنه – أي عن أبي داود -أنه قال : ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وما كان فيه وهن شديد بينته ، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح ، وبعضهما أصح من بعض (، وعقب ابن الصلاح على ذلك بقوله فرد عليه ابن الصلاح وقال : (وهذا تساهل ، لأن فيها ما صرحوا بكونه ضعيفًا أو منكرًا أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف ، وصرح أبو داود فيما قدمنا روايته عنه بانقسام ما في كتابه إلى صحيح وغيره .(

فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكورًا مطلقًا وليس في واحد من الصحيحين ولا نص على صحته أحد عرفنا أنه الحسن عند أبي داود.

وسنرى بعد قليل أن هذا الرأي موضع نظر لدى المحققين . هذا وقد حلل البقاعي في " حاشيته على الألفية " كلام أبي داود المتقدم وانتهى إلى أن هناك – على قول أبي داود –ستة أنواع من الأحاديث في كتابه وهي:

– 1الأول الصحيح : ويجوز أن يريد به الصحيح لذاته .

– 2الثاني شبهه : ويجوز أن يريد به الصحيح لغيره .

– 3الثالث مقاربة : ويجوز أنه يريد به الحسن لذاته .

– 4الرابع الذي فيه وهن شديد .

– 5وقوله (وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح) يفهم منه الذي فيه وهن ليس بشديد فهو قسم خامس ، فإن لم يعتضد كان قسمًا صالحًا للاعتبار فقط .

– 6وإن اعتضد صار حسنًا لغيره ، أي للهيئة المجموعة وصلح للاحتجاج وكان قسمًا سادسًا .(

وكذلك فإن الذهبي ذكر في " سير أعلام النبلاء " أن الأحاديث في " سنن أبي داود "ستة أنواع فقال:

– 1إن أعلى ما في كتاب أبي داود من الثابت ما أخرجه الشيخان وذلك نحو شطر الكتاب .

– 2ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر .

– 3ثم يليه ما رغبا عنه وكان إسناده جيدًا سالما من علة وشذوذ .

– 4ثم يليه ما كان إسناده صالحًا وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعدا .

– 5ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه ، فمثل هذا يسكت عنه أبو داود غالبًا .

– 6ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه ، فهذا لا يسكت عنه بل يوهنه غالبًا ، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته.

والحق أن أحاديث أبي داود متفاوتة المراتب ومثل هذا التصنيف يعطي فكرة مناسبة عن أحاديث الكتاب ، هذا وقد شهد العلماء بأن أبا داود قد وفى بوعده بتبيين ما فيه وهن شديد .

نقل السبكي عن الذهبي قوله الآتي: "وقد وفى بذلك فإنه بين الضعيف الظاهر وسكت عن الضعيف المحتمل ، فما سكت عنه لا يكون حسنًا عنده ولا بد ، بل قد يكون مما فيه ضعف".

وبالغ الحافظ السلفي فزعم أن ما في سنن أبي داود صحيح ، فقد ذكر الكتب الخمسة وقال: "اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب.

لا يوافقه المحققون من العلماء

وكلام ابن الصلاح ~~هذا صحيح ، وإن كان المحققون من العلماء – كما رأيت – لا يوافقونه~~ على رأيه الذي ورد آنفًا من أن الأحاديث التي سكت عنها أبو داود حسنة . ومن هؤلاء المحققين الذهبي والحافظ العراقي وغيرهما

والسبب في موقف ابن الصلاح أنه كان يرى أن ليس للمتأخر أن يجرؤ على الحكم بصحة حديث ليس في أحد الصحيحين أو لم ينص على صحته أحد من أئمة الحديث السابقين .

قال الأستاذ أحمد شاكر : "إن ابن الصلاح يحكم بحسن الأحاديث التي سكت عنها أبو داود ولعله سكت عن أحاديث في السنن ، وضعفها في شيء من أقواله الأخرى كإجاباته للآجري في الجرح والتعديل ، والتصحيح والتعليل ، فلا يصح إذن أن يكون ما سكت عنه في " السنن " وضعفه في موضع آخر من كلامه حسنًا ، بل يكون عنده ضعيفًا .

وإنما لجأ ابن الصلاح إلى هذا اتباعًا لقاعدته التي سار عليها من أنه لا يجوز للمتأخرين التجاسر على الحكم بصحة حديث لم يوجد في أحد الصحيحين أو لم ينص أحد من أئمة الحديث على صحته .(

وقال في موضع آخر : "وقد رد العراقي وغيره قول ابن الصلاح هذا ، وأجازوا لمن تمكن وقويت معرفته أن يحكم بالصحة أو بالضعف على الحديث بعد الفحص عن إسناده وعلله ، وهو الصواب . والذي أراه أن ابن الصلاح ذهب إلى ما ذهب إليه بناء على القول بمنع الاجتهاد بعد الأئمة ، فكما حظروا الاجتهاد في الفقه أراد ابن الصلاح أن يمنع الاجتهاد في الحديث ، وهيهات فالقول بمنع الاجتهاد قول باطل لا برهان عليه من كتاب ولا سنة ولا تجد له شبه دليل

الضعيف في سنن أبي داود

في كتاب " السنن " كما اتضح لنا أحاديث ضعيفة ، صرح أبو داود نفسه بضعف بعضها ولم يصرح بتضعيف بعضه الآخر ؛ إما لأن ضعفها محتمل عنده وليس بشديد ، إما لأنه صرح في غير " السنن " بضعفها كما ذكر ذلك الأستاذ أحمد شاكر في النص الذي أوردناه قبل قليل .

فالأحاديث التي صرح بضعفها أمرها هين ، وكذلك الأحاديث التي سكت عنها وأخرجها الشيخان أو أحدهما فهي صحيحة ، أما الأحاديث التي سكت عنها وليست من هذا القبيل ولا ذاك فإننا نستطيع أن نحكم عليها بالنظر في أسانيدها ، فما حكم له سنده بالصحة كان صحيحًا وما حكم له سنده بالضعف كان ضعيفًا .

ومن الجدير بالذكر أن ننوه هنا بأن المنذري وابن الصلاح وغيرهما ذكروا أن محمد بن إسحاق بن منده الحافظ حكى أن شرط أبي داود والنسائي إخراج حديث أقوام لم يجتمع على تركهم ، ويحكون عن أبي داود أنه قال : (ما ذكرت في كتابي حديثًا اجتمع الناس على تركه .(

وهذا الذي يحكونه عن أبي داود أدق من كلمته الواردة في رسالته إلى أهل مكة وهي (وليس في كتاب السنن عن رجل متروك الحديث شيء) إذ قد أخرج عن أبي جناب الكلبي ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني وهما من المتروكين وإن وجد من يزكيهما ، فلا يعد أمثالهما من المجتمع على تركهم .

وروي عن جابر الجعفي فقد أخرج له الحديث رقم 1036 ونصه " إذا قام الإمام في الركعتين فإن ذكر قبل أن يستوي قائمًا فليجلس فإن استوى قائما فلا يجلس ، ويسجد سجدتي السهو " ثم قال عقبه : (وليس في كتابي عن جابر الجعفي إلا هذا الحديث .(

وقد ترجم الذهبي في " الميزان " لجابر هذا وذكر ما يدل على ضعفه واتهامه وذكر أبو داود في كتابه السنن عمرو بن ثابت وهو رافضي ، وقد قرر ذلك أبو داود نفسه فقال بعد أن أورد الحديث رقم 287 : (ورواه عمرو بن ثابت عن ابن عقيل (. . .ثم قال : (قال أبو داود: وعمرو بن ثابت رافضي رجل سوء ولكنه كان صدوقا في الحديث.(

وروى أيضًا عن الحارث الأعور الحديث رقم 908 وفي الحارث ما فيه.

لماذا أورد في كتابه الضعيف

أورد أبو داود بعض الأحاديث الضعيفة في كتابه للأمور الآتية :

- 1لأن طريقته في التصنيف أن يجمع كل الأحاديث التي تتضمن أحكاما فقهية ذهب إلى القول بها عالم من العلماء .

- 2لأنه كان يرى أن الحديث الضعيف إن لم يكن شديد الضعف أقوى من رأي الرجال ومن القياس (حكى ابن منده أنه سمع محمد الباوردي يقول : كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه قال ابن منده :وكذلك أبو داود السجستاني يأخذ مأخذه ويخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره لأنه أقوى عنده من رأي الرجال .(

وحكى ابن العربي عن أبي داود أنه قال لابنه :

)إن أردت أن أقتصر على ما صح عندي لم أر من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء ، ولكنك يا بني تعرف طريقي في الحديث أني لا أخالف ما يضعف إلا إذا كان في الباب ما يدفعه .(

- 3أما إذا كان الحديث شديد الضعف فإنما يورده ليدل على عدم تبنيه لمضمونه ، وكأنه بذلك يرد على الآخرين به قائلاً : ليس لكم دليل بهذا الحديث على رأيكم لأن الحديث شديد الضعف . ومثال ذلك ما جاء في باب النهي عن التلقين حيث عقد الباب على حديث ضعيف ولم يورد في الباب غيره ، فقد جاء بالحديث رقم 908 فقط وهو : (عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا علي !لا تفتح على الإمام في الصلاة .قال أبو داود :أبو إسحاق لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها .(

أي أن الحديث منقطع ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الحارث نفسه متهم بالكذب عرفنا أن الحديث شديد الضعف.

الدراسات المعاصرة:

فأهم الدراسات المعاصرة:

1- المتروكون والمجهولون ومروياتهم في سنن أبي داود السجستاني (رسالة ماجستير) إعداد محمد صبران أفندي الإندونيسي ، في جامعة أم القرى (1396هـ (

2- أبو داود السجستاني وأثره في علم الحديث (رسالة ماجستير) إعداد معوض العوفي ، جامعة أم القرى (1400هـ).

3- ما سكت عنه الإمام أبي داود مما في إسناده ضعف (رسالة ماجستير) إعداد محمد هادي مدخلي ، الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية.

4- كتاب السنة من سنن أبي داود دراسة وشرحاً) (رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية(

5- رسالة ماجستير: مقولات أبي داود النقدية في كتابه السنن: د. محمد سعيد حوى، الجامعة الأردنية.

6- بحث محكم: سكوت أبي داود على الحديث في سننه مفهومه وآثاره: د. نهاد عبد الحليم عبيد.

7- كتاب: الأحاديث التي أشار أبو داود في سننه إلى تعارض الوصل والإرسال فيها: د. تركي بن فهد الغميز.

8- بحث محكم: الرواة الموصوفون بعدم السماع عمن حدثوا عنهم دراسة تطبيقية في سنن أبي داود: د. عبد الواسع محمد غالب الغشيمي، منشور في مجلة كلية التربية –جامعة الحديدة العدد (1).

9- منهج أبي داود السجستاني في كتاب السنن بدر عبد الحميد إبراهيم، تحت إشراف الشحات السيد زغلول، (ماجستير) جامعة الإسكندرية. كلية الآداب. قسم اللغة العربية، تاريخ النشر: 1996.